

Distr.: General
20 April 2018
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٨

٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ - ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨

البند ١٥ من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه تقرير استعراض عام للتطورات الاقتصادية والاجتماعية

في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.



الرجاء إعادة استعمال الورق



التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨

[الأصل: بالإنكليزية والعربية]

موجز

شهد النمو في المنطقة العربية تراجعاً بسيطاً، من ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٢,٣ في المائة في عام ٢٠١٧. ومن الأسباب الرئيسية لهذا التراجع ضعف أداء النمو في البلدان المصدرة للنفط، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي التي هبط نموها إلى معدل لم تسجله من قبل، بلغ ٠,٩ في المائة في عام ٢٠١٧. ويعود ضعف الأنشطة الاقتصادية في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة بالمقام الأول لتباطؤ النمو في قطاع الهيدروكربون، تماشياً مع اتفاق أوبك لخفض إنتاج النفط في عام ٢٠١٧. وقد أدى هذا الخفض إلى تقليص إنتاج المنطقة العربية بنسبة ٥,٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦، ما أبطل أثر الاتجاه المواتي لأسعار النفط في عام ٢٠١٧.

أما البلدان المستوردة للنفط، فقد تحسنت اقتصاداتها نتيجة لانتعاش الاقتصاد العالمي بشكل فاق التوقعات، وللتحسن التدريجي في الطلب المحلي. وبالرغم من هذا التحسن، ظلت التوترات الجيوسياسية الخطيرة تُلقي بظلالها على المنطقة، وتزيد من حدتها انقسامات دبلوماسية عدة بين بلدان المنطقة، وآثارها غير مباشرة. وبالرغم من اختلاف الأداء في البيئة الخارجية وكذلك التحديات التي تواجه المنطقة العربية، من المنتظر أن يحدث تحسُّن تدريجي في التوقعات الاقتصادية للمنطقة: فيُتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٨، و ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٩. وتشير هذه التوقعات إلى سلسلة من الإصلاحات السياسية والمالية، وإلى تحسُّن قطاع السياحة، بالترافق مع انخفاض التوترات الجيوسياسية في المستقبل.

المحتويات

الصفحة

أولا -	السياق العالمي	٣
ثانيا -	السلع من الموارد الطبيعية	٥
ثالثا -	الاتجاهات الإقليمية	٨
رابعا -	التطورات على مستوى السياسات	١٥
خامسا -	الآفاق	١٦

أولاً - السياق العالمي

١ - تحسّن الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٧، فبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي ٣ في المائة بالمقارنة مع ٢,٤ في المائة في عام ٢٠١٦. ونتيجة لتحسن ظروف الاستثمار، انتعشت التجارة العالمية، واستقرت العمالة في اقتصادات العالم الرئيسية. والبلدان المتقدمة النمو هي أكثر من دفع بهذا النمو، فبلغت مساهمتها في إجمالي النمو في العالم ٣٠ في المائة تقريباً. وشكل الانتعاش الاقتصادي في بعض البلدان النامية عاملاً هاماً آخر ساهم في النمو العالمي. غير أن هذه الديناميات التصاعدية لم تتوزّع بشكل متكافئ بين البلدان والمناطق، ما يطرح أسئلة حول استدامتها في الأجل الطويل. وعلاوة على التفاوت في مسارات النمو، يسود عدم اليقين في الآفاق المستقبلية، نتيجةً لزيادة النزعة الحمائية، وضعف القطاع المالي بسبب ارتفاع مستويات الدين، وضعف نمو الأجور.

٢ - وبدأت البلدان المتقدمة النمو بدفع عجلة الانتعاش الاقتصادي العالمي في عام ٢٠١٧، ليزداد الزخم وصولاً إلى إنحاء حقبة طويلة من النشاط الاقتصادي الضعيف، بدأت مع الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨. وبلغ معدل النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٧، في زيادة كبيرة عن معدل ١,٦ في المائة الذي سجلته في عام ٢٠١٦. وكان العامل الأبرز في هذا الإطار مبادرة استثمار قوية شجعت على استئناف الأنشطة الاقتصادية العالمية. كذلك كان التضخم حميداً، وانخفض معدل البطالة بشكل كبير في جميع البلدان المتقدمة النمو، ما وقر دعماً إضافياً للنمو الاقتصادي. وسجلت الولايات المتحدة الأمريكية، على وجه الخصوص، نمواً مطرداً في عام ٢٠١٧، نتيجة تحسن الاستثمار في الأعمال التجارية، والتجارة الخارجية المواتية. كذلك شهد الاتحاد الأوروبي انتعاشاً اقتصادياً، من أبرز أسبابه زيادة إنفاق الأسر، والاستثمار النشط. وشهد الاقتصاد الياباني نمواً في الطلب المحلي، وتحسناً في ظروف سوق العمل.

٣ - ومع ارتفاع التوقعات بالتضخم نتيجة الانتعاش الاقتصادي، تحول العديد من البلدان المتقدمة النمو الرئيسية إلى سياسات نقدية متشددة. ورفع الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية أسعار الفائدة بمقدار ٢٥ نقطة مئوية في ثلاث مناسبات خلال عام ٢٠١٧، مضاعفاً أسعار الفائدة من ٠,٧٥ إلى ١,٥ نقاط^(١). وبدلاً من أن يتدخل البنك المركزي الأوروبي في سياسة أسعار الصرف، قرّر خفض وتيرة عمليات شراء الأصول، اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨^(٢). واستجاب المصرف المركزي في المملكة المتحدة والمصرف المركزي في كندا إلى الديناميات العالمية بزيادة أسعار الصرف بمقدار ٢٥ و ٥٠ نقطة مئوية، على التوالي. ومع ذلك، فقد تؤدي السياسة النقدية التشديدية في هذه الاقتصادات الرئيسية إلى هروب مفاجئ لرؤوس الأموال، ما لم تستقر سرعة هذا التوجه التشديدي.

٤ - وفي عام ٢٠١٧، شكلت البلدان النامية هي الأخرى قوة دافعة للنمو الاقتصادي العالمي: فبلغ النمو في البلدان النامية ٤,٣ في المائة، بزيادة ٠,٥ نقطة مئوية عن عام ٢٠١٦. وساهم في النمو العام عاملان هما الظروف المواتية للاستثمار، والاستقرار في أسعار السلع الأساسية. إلا أن البلدان والمناطق المختلفة لم تستفد من النواتج الإنمائية بشكل متساو. فقد شكل النمو في اقتصادات شرق وجنوب آسيا نصف النمو العالمي تقريباً، ومن المتوقع أن يزداد بوتيرة سريعة. فالنمو في الاقتصاد الصيني بلغ

(١) <https://www.federalreserve.gov/monetarypolicy/openmarket.htm>

(٢) <http://www.ecb.europa.eu/press/pr/date/2017/html/ecb.mp171026.en.html>

٦,٨ في المائة نتيجة لقوة الاستهلاك المحلي، وزيادة الاستثمار في البنى الأساسية^(٣). وارتفع معدل النمو في البلدان المصدرة للسلع الأساسية، فبلغ ٢ في المائة في الاتحاد الروسي و٤,٣ في المائة في البرازيل. وكان للاتجاه التصاعدي في أسعار السلع الأساسية لمواد التصدير دورٌ أساسيٌّ في هذا النمو البارز. ومع ذلك، لم تنجح حتى الآن معظم البلدان النامية في تنويع اقتصاداتها وهياكلها التصديرية، ما يجعلها عرضة للتأثر بسرعة التقلبات الاقتصادية في السوق العالمية للسلع الأساسية.

٥ - وبالرغم من الارتفاع الطفيف في معدل البطالة العالمي من ٥,٥ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٧، تفاوتت آثار البطالة بين البلدان والمناطق في عام ٢٠١٧^(٤). ونتيجة للزيادة في الأنشطة الاقتصادية، استمر سوق العمل في التحسن في البلدان المتقدمة النمو، حيث تراجع معدل البطالة ٠,٥ نقطة مئوية ليسجل ٥,٧ في المائة. وتراجع معدل البطالة في الولايات المتحدة بـ ٠,٥ نقطة مئوية ليسجل ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٧. كذلك تراجع معدل البطالة في أوروبا بـ ٠,٤ نقطة مئوية ليسجل ٥,٦ في المائة. وفي اليابان أيضاً، انخفض معدل البطالة بـ ٠,٣ نقطة مئوية إلى مستوى غير مسبوق بلغ ٢,٨ في المائة. وفي المقابل، شهد العديد من البلدان النامية بعض التغيرات غير المواتية، التي تُنسب بشكل أساسي إلى نمو القوى العاملة بشكل لا تستوعبه قدرة هذه البلدان على توليد فرص عمل. وكان لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي النصيب الأكبر من المعاناة من آثار استمرار البطالة، الناتجة إلى حد كبير عن التحول الديمغرافي في سوق العمل.

الجدول ١

النمو والتضخم: المعدلات العالمية والإقليمية، ٢٠١٥-٢٠١٩

(بالنسبة المئوية)

البلد/مجموعة البلدان	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					معدل تضخم أسعار المستهلك				
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧ ^(د)	٢٠١٨ ^(ب)	٢٠١٩ ^(ج)	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧ ^(د)	٢٠١٨ ^(ب)	٢٠١٩ ^(ج)
المنطقة العربية	٢,٧	٢,٦	٢,٣	٢,٩	٣,١	٤,٩	٦,٣	٧,٠	٤,٤	٤,٢
العالم	٢,٧	٢,٤	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٢,١	٢,٤	٢,٦	٢,٨	٢,٨
البلدان المتقدمة النمو	٢,٢	١,٦	٢,٢	٢,٠	١,٩	٠,٢	٠,٧	١,٥	١,٩	٢,١
الولايات المتحدة	٢,٩	١,٥	٢,٢	٢,١	٢,١	٠,١	١,٣	١,٧	٢,١	٢,١
الاتحاد الأوروبي	٢,٢	١,٩	٢,٢	٢,١	١,٩	٠,٠	٠,٣	١,٦	١,٨	٢,١
اليابان	١,١	١,٠	١,٧	١,٢	١,٠	٠,٨	-٠,١	٠,٣	١,٤	١,٨
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	-٢,٢	٠,٤	٢,٢	٢,٣	٢,٤	١٥,٨	٧,٨	٥,٣	٥,١	٤,٦
البلدان النامية	٣,٩	٣,٨	٤,٣	٤,٦	٤,٧	٤,٤	٥,٢	٤,٤	٤,٣	٤,٢
أفريقيا	٣,١	١,٧	٣,٠	٣,٥	٣,٧	٧,٠	١١,٣	١٣,٠	٩,٥	٨,١

(٣) تهدف مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها الحكومة الصينية في عام ٢٠١٣، إلى بناء طرق برية وبحرية وربطها عبر ثلاث قارات (أوروبا وآسيا وأفريقيا) وأكثر من ٦٠ بلداً.

(٤) <http://www.ilo.org/global/research/global-reports/weso/2018/lang-en/index.htm>

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					معدل تضخم أسعار الاستهلاك				
البلد/مجموعة البلدان					٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧ ^(أ)	٢٠١٨ ^(ب)	٢٠١٩ ^(ب)
شرق/جنوب آسيا					٥,٨	٦,٠	٦,٠	٥,٨	٣,٤
أمريكا اللاتينية					-٠,٦	-١,٣	١,٠	٢,٠	٤,٧

المصادر: قامت الإسكوا بحساب بيانات المنطقة العربية استناداً إلى المصادر الإحصائية الوطنية. واستُقيت بيانات مجموعات البلدان الأخرى من المنشور السنوي الذي تصدره إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة: *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم* ٢٠١٨، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(أ) تقديرات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (باستثناء المنطقة العربية، حيث التقديرات للإسكوا).
(ب) توقعات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تستند بشكل جزئي إلى بيانات مشروع لينك LINK حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (باستثناء المنطقة العربية، حيث التقديرات للإسكوا).

ثانياً - السلع من الموارد الطبيعية

ألف - النفط

٦ - ومع ما تشهده ديناميات العمل في معظم الاقتصادات الرئيسية من تقدم إيجابي من حيث حجم البطالة، المتجه نحو مستويات ما قبل الأزمة، فمن المتوقع أن ينخفض معدل البطالة العالمي مجدداً إلى ٥,٥ في المائة في عام ٢٠١٨. وعلى الرغم من هذه التوقعات الإيجابية في سوق العمل، فإن العديد من التحديات لا تزال قائمة. فقد تباطأ نمو الأجور في العالم متأثراً إلى حد كبير بازدياد نسبة العمالة غير المستقرة^(٥). فالعاملون في وظائف غير مستقرة، وهم يشكلون ٤٢ في المائة من العمالة العالمية، لديهم فرص محدودة للاستفادة من الحماية الاجتماعية، ويعانون من تدهور الأمن الوظيفي^(٦). ولا تزال معدلات البطالة مرتفعة في صفوف الشباب والنساء. فقد سجل معدل البطالة بين الشباب ارتفاعاً قدره ٣,٠ نقطة مئوية ليسجل ١٣ في المائة في عام ٢٠١٧، أي ثلث إجمالي البطالة في العالم.

٧ - بلغ الطلب العالمي على النفط ٩٧ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٧، أي بزيادة بنسبة ١,٧ في المائة عن عام ٢٠١٦^(٧). وتتوقع أوبك بأن يرتفع الطلب الإجمالي على النفط إلى ٩٨,٦ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٨. ويعود تحسّن الطلب إلى زيادة الاستهلاك الناجم عن الانتعاش الاقتصادي في معظم البلدان المتقدمة النمو. وكذلك إلى الانخفاض في مخزون النفط الخام. وفي عام ٢٠١٧، ارتفع الطلب على النفط في الولايات المتحدة بنسبة ١,٢ في المائة ليلبلغ ٢٠,٢ مليون برميل يومياً، في حين ارتفع الطلب في أوروبا بنسبة ١,٤ في المائة ليلبلغ ١٤,٢ مليون برميل يومياً. وشهدت بعض البلدان النامية الرئيسية طلباً كبيراً على النفط. وضاعفت الصين جهودها في تطوير قطاع البتروكيماويات والنقل، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الطلب. كذلك ارتفع الطلب على النفط في الهند بنسبة ١,٨ في المائة في عام ٢٠١٧، في زيادة كبيرة لحجم الطلب عن السنة السابقة الذي بلغ ٤,٤ مليون برميل يومياً.

(٥) www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2017/09/19/world-economic-outlook-october-2017

(٦) العاملون لحسابهم الخاص والعاملون المساهمون في عمل الأسرة، استناداً إلى تصنيفات منظمة العمل الدولية.

(٧) http://www.opec.org/opec_web/en/publications/338.htm

٨ - مدتت أوبك اتفاق خفض إنتاج النفط الخام حتى نهاية عام ٢٠١٨^(٨). وقد أدى هذا الاتفاق إلى إعادة التوازن إلى سوق النفط العالمية، فارتفعت أسعار النفط. وكان للمملكة العربية السعودية الحصة الأكبر من هذا الخفض، بلغت ٥٠٩ آلاف برميل يومياً. وبالرغم من الجهود التي بذلتها معظم البلدان الأعضاء في أوبك لخفض الإنتاج، جاءت نتائج إعادة التوازن محدودة بسبب ديناميات الإنتاج في بعض البلدان المعنية من الاتفاق، ومن ضمنها ليبيا التي زادت إنتاجها النفطي بشكل كبير في عام ٢٠١٧. كذلك شكلت أنشطة إنتاج النفط في البلدان غير الأعضاء في أوبك عاملاً أساسياً في الحد من تأثير الاتفاق في إعادة التوازن: فازداد إمداد البلدان غير الأعضاء في أوبك بـ ٨٦ مليون برميل يومياً ليلغ ٥٧,٨٦ مليون برميل يومياً. وفي الوقت نفسه، بلغ إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة أعلى مستوى له، بالرغم من تعطل العمل في المصافي بسبب الأعاصير خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٧.

٩ - وارتفع سعر برميل النفط ٢١,٦٤ دولاراً، من ٤٥,٢١ دولاراً في منتصف حزيران/يونيه ٢٠١٧ إلى ٦٦,٨٥ دولاراً في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وهذا السعر هو الأعلى منذ عام ٢٠١٦، ويمكن أن يُعزى إلى استرداد نحو ٥٢ في المائة من القيمة المفقودة (٨٦,٩ دولاراً) خلال الفترة الواقعة بين حزيران/يونيه ٢٠١٤ (١٠٩,٣٨ دولارات) وكانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (٢٢,٤٨ دولاراً). ويعود سبب هذا الانتعاش إلى زيادة المعاملات في سوق النفط الآجلة، إثر الطلب القوي والنقص في المخزونات العالمية الناجمة عن ارتفاع الطلب في الصين والهند؛ وانتعاش ديناميات الطلب في أوروبا؛ والاستقرار في هوامش التكرير؛ والنمو المعتدل في أسعار الناقلات؛ واتفاقيات خفض إنتاج النفط الخام. وبالرغم من هذا المسار الموالي لإعادة التوازن خلال العامين الماضيين، من غير المتوقع أن تتغير العلاقة العالمية الجديدة بين العرض والطلب، مع أن تمديد خفض الإنتاج ممكن جداً. وتتوقع الإسكوا بناءً على ما تقدم أن يضعف الاتجاه التصاعدي الأخير ليسجل متوسط سعر البرميل ٥٧,٨٣ دولاراً في عام ٢٠١٨، و ٥٧,٩٧ دولاراً في عام ٢٠١٩، في زيادة بحوالي ٦-٥ دولارات عن متوسط السعر في عام ٢٠١٧.

الجدول ٢

تقديرات وتوقعات أسعار النفط الخام

(سلة أوبك المرجعية بالدولار للبرميل)

المتوسط السنوي المتوقع					
الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط السنوي	الأدنى	خط الأساس	الأقصى
٢٠١٥	٣٠,٧٤	٦٤,٩٦	٤٩,٤٩		
٢٠١٦	٢٢,٤٨	٥٣,٤٦	٤٠,٧٦		
٢٠١٧	٤٢,٥٨	٦٤,٤٧	٥٢,٤٣		
٢٠١٨			٥٣,٢٠	٥٧,٨٣	٦٢,٣٥
٢٠١٩			٤٦,١٠	٥٧,٩٧	٦٨,٥٠

المصدر: بيانات أوبك للفترة ٢٠١٧-٢٠١٥ متاحة عبر www.opec.org.

ملاحظة: أرقام عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ هي توقعات الإسكوا حتى آذار/مارس ٢٠١٨.

(٨) في أيار/مايو ٢٠١٧، مدتت البلدان المنتجة للنفط، الأعضاء وغير الأعضاء في الأوبك، مفعول اتفاق خفض الإنتاج حتى الربع الأول من عام ٢٠١٨، ثم مددته مجدداً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ حتى نهاية عام ٢٠١٨.

١٠ - يُقدّر إنتاج المنطقة العربية من النفط الخام لعام ٢٠١٧ بنحو ٢٤,٧ مليون برميل يومياً في المتوسط - أي بتراجع قدره ٢ في المائة عن العام السابق. وعلى صعيد مجموعات البلدان^(٩)، بلغ إنتاج بلدان مجلس التعاون الخليجي حوالي ١٧,٣ مليون برميل يومياً، مسجلة تراجعاً بنسبة ٥,٢ في المائة عن عام ٢٠١٦، وبلغ إنتاج بلدان المشرق العربي حوالي ٥,١ مليون برميل يومياً، أي بتراجع بنسبة ٣,٦ في المائة. ومع أن مجموعتي بلدان المغرب العربي والبلدان العربية الأقل نمواً تساهمان بالحد الأدنى في إنتاج المنطقة، فقد بلغ إنتاج الأولى ٢,١ مليون برميل يومياً، أي بزيادة قدرها ٣٤,٢ في المائة، وبلغ إنتاج الثانية ١٤٤ ألف برميل يومياً، أي بزيادة قدرها ٩,٢ في المائة، وذلك خلال الفترة نفسها. وتأثرت عمالقة النفط الخمسة في المنطقة العربية (الإمارات العربية المتحدة، والجزائر، والعراق، والكويت، والمملكة العربية السعودية) بشكل كبير باتفاق أوبك، ما أدى إلى تراجع إنتاج النفط بين ٠,٢ و ١٠,٦ في المائة عن السنة السابقة. أما ليبيا التي أُعفيت من الاتفاق الأول لخفض الإنتاج، فتمكنت من زيادة إنتاجها من النفط الخام بشكل كبير بلغ حوالي مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٧.

١١ - ومن المتوقع أن يرتفع إجمالي الإنتاج في المنطقة العربية نوعاً ما في عام ٢٠١٨، ليصل إلى ٢٥,٥ مليون برميل يومياً، نتيجة إعادة التوازن في سوق النفط. ويُقدّر مجموع إيرادات الصادرات النفطية في المنطقة بمبلغ ٤٠٤ مليارات دولار لعام ٢٠١٧، في زيادة بنسبة ٢٢ في المائة عن عام ٢٠١٦، نتيجة للارتفاع الطفيف في أسعار النفط خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بنسبة ٢٩ في المائة، أو بحوالي ١٢-١١ دولاراً للبرميل الواحد. وضمن التوقعات ببقاء أسعار النفط في حدود المستوى الحالي، من المنتظر أن يواصل مجموع إيرادات النفط هذا الاتجاه التصاعدي فيزيد بنسبة ١٣,٧ في المائة ويسجل ٤٦٠ مليار دولار في عام ٢٠١٨. غير أن هذا المجموع لا يزال أدنى بنسبة ٤٦,٧ في المائة من الذروة التي بلغها في عام ٢٠١٢.

باء - الغاز الطبيعي

١٢ - من المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي بـ ٢٩ مليون طن ليلبلغ ٢٩٣ مليون طن في عام ٢٠١٧^(١٠). ويعود هذا الارتفاع إلى مواصلة تصدير الغاز إلى شرق آسيا وجنوب أوروبا. وظلت اليابان المستورد الأكبر للغاز الطبيعي، حيث تستورد حوالي ثلث مجموع وارداته في العالم. وأصبحت الصين ثاني أكبر مستورد للغاز في عام ٢٠١٧، ويعزى ذلك جزئياً إلى برامجها الوطنية للتنمية البيئية^(١١). واستوردت بلدان جنوب أوروبا ١٠ ملايين طن إضافية من الغاز الطبيعي المسيل، إثر زيادة الطلب بالتوازي مع انتعاش اقتصادها بشكل فاق التوقعات. وقد دعم ديناميات الطلب القوية هذه النمو السريع في إنتاج الغاز الطبيعي المسيل في أستراليا والولايات المتحدة. وبالنظر إلى الترابط القوي بين العرض

(٩) تقسم الإسكوا البلدان العربية إلى أربع مجموعات بلدان هي: بلدان مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية)؛ وبلدان المشرق العربي (الأردن، والجمهورية العربية السورية، ودولة فلسطين، والعراق، ولبنان، ومصر)؛ وبلدان المغرب العربي (تونس، والجزائر، وليبيا، والمغرب)؛ وأقل البلدان نمواً (جزر القمر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، وموريتانيا، واليمن).

(١٠) <https://www.shell.com/energy-and-innovation/natural-gas/liquefied-natural-gas-lng/lng-outlook.html>

(١١) نفذت الصين خططها الخمسية الثالثة عشرة واستراتيجيتها الثورية لإنتاج الطاقة واستهلاكها ٢٠١٦-٢٠٣٠، لزيادة حصة الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة من ٥,٩ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، ثم ١٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

والطلب في عام ٢٠١٧، اشتد التنافس بين شركات توريد الغاز مع قيام مستوردي الغاز الرئيسيين بتصميم وتنفيذ استراتيجيات التنويع.

١٣ - وعلى الصعيد الإقليمي، يحتل العديد من البلدان العربية مكانة رئيسية في السوق العالمي للغاز الطبيعي، إذ يتوفر فيها ما نسبته ٤٦ في المائة من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي^(١٢). وحافظت المنطقة العربية في عام ٢٠١٧ على دورها الإنتاجي البارز، الذي اقترن بزيادة سريعة في الطلب فيها. وظلت قطر المصدر الأكبر للغاز الطبيعي المسيل في عام ٢٠١٧، رغم الأزمة الدبلوماسية مع بعض البلدان المجاورة. وحافظت صادرات الغاز من الإمارات العربية المتحدة والجزائر وعمان على مستوى تنافسي. أما مصر، فعانت من نقص الغاز بسبب زيادة الطلب المحلي على الطاقة. ومع ذلك، من المتوقع أن تبلغ الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي في السنوات المقبلة عقب بدء الإنتاج في حقول الغاز المكتشفة حديثاً^(١٣).

ثالثاً - الاتجاهات الإقليمية

ألف - لمحة عامة

١٤ - تشير التقديرات إلى أن النمو في المنطقة العربية تباطأ قليلاً ليسجل ٢,٣ في المائة في عام ٢٠١٧، في تراجع عن معدل ٢,٦ في المائة المسجل في العام السابق، وذلك بسبب تراجع النمو في البلدان المصدرة للنفط، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويُعزى تباطؤ الأنشطة الاقتصادية في البلدان المصدرة للنفط الأعضاء وغير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي إلى تباطؤ النمو في قطاع الهيدروكربونات، بالتوازي مع اتفاق أوبك لخفض إنتاج النفط، ما أدى إلى إبطال أثر الاتجاه الموالي في أسعار النفط في عام ٢٠١٧. أما البلدان المستوردة للنفط، فقد شهدت اقتصاداتها توسعاً نتيجة للانتعاش الأقوى من المتوقع الذي شهده الاقتصاد العالمي، ولا سيما في البلدان الأوروبية، وللتحسن التدريجي في الطلب المحلي. ومع ذلك، فالعوامل الجيوسياسية وارتفاع مستويات الدين العام لا تزال تلقي بثقلها على المنطقة العربية عموماً، وعلى البلدان المستوردة للنفط خاصة.

الجدول ٣

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل تضخم أسعار الاستهلاك في المنطقة العربية، ٢٠١٥-٢٠١٩

(بالنسبة المئوية)

البلد/مجموعة البلدان	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					معدل تضخم أسعار الاستهلاك				
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
البحرين	٢,٩	٣,٠	٣,٥	٢,٠	٣,٣	١,٩	٢,٧	١,٤	٢,٥	٣,٠
الكويت	٠,٦	٣,٥	١,٠	٢,١	٢,٣	٣,٧	٣,٥	٣,٤	٣,٨	٣,٤
عمان	٤,٧	٥,٤	١,٧	٣,٣	٣,٠	٠,١	١,١	١,٧	٢,٩	٢,٦
قطر	٣,٦	٢,٢	٠,٨	٢,٦	٢,٢	١,٨	٢,٧	٠,٨	٢,٦	٣,٢

(١٢) <https://www.worldenergy.org/data/resources/resource/gas/>

(١٣) http://www.petroileum.gov.qa/en/MediaCenter/LocalNews/Pages/mop_16122017_1.aspx

البلد/مجموعة البلدان	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					معدل تضخم أسعار الاستهلاك				
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧ (ب)	٢٠١٨ (ج)	٢٠١٩ (د)	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧ (ب)	٢٠١٨ (ج)	٢٠١٩ (د)
المملكة العربية السعودية	٤,١	١,٧	-٠,٧	٢,٢	٢,٣	٢,٢	٣,٥	-٠,٣	١,٠	١,٤
الإمارات العربية المتحدة	٣,٨	٣,٠	٣,٣	٢,٣	٣,٠	٤,١	١,٦	٢,٠	٢,٥	٣,٥
بلدان مجلس التعاون الخليجي	٣,٧	٢,٥	٠,٩	٢,٣	٢,٥	٢,٦	٢,٨	٠,٩	١,٩	٢,٤
مصر ^(٥)	٤,٤	٤,٣	٤,٢	٣,٨	٤,٢	١٠,٤	١٦,١	٣٠,٣	١٢,٢	١٠,٨
العراق	٤,٠	٦,٣	١,٨	٣,٧	٣,١	١,٤	٠,٥	٠,١	٣,٠	٣,٤
الأردن	٢,٤	٢,٠	٢,٠	٢,٨	٢,٩	-٠,٩	-٠,٨	٣,٣	٢,٦	٢,٣
لبنان	٠,٨	١,٤	٢,٠	٢,٥	٢,٥	-٣,٧	-٠,٨	٣,٨	٢,٢	٢,٣
فلسطين	٣,٤	٤,٧	٣,٦	٣,٨	٣,٩	١,٤	-٠,٢	٠,٢	٢,٠	٢,٠
الجمهورية العربية السورية ^(٥)	-٨,١	-٦,٥	-٣,٩	-٢,٣	٠,٤	٤٢,٥	٤٦,١	٣٨,٤	١٣,٩	١٠,٦
بلدان المشرق العربي	٣,٢	٤,٠	٢,٨	٣,٣	٣,٥	٧,٥	١٠,٧	١٧,٥	٨,٣	٧,٥
الجزائر	٣,٧	٣,٣	٢,١	٣,٢	٣,١	٤,٨	٦,٤	٥,٦	٣,٨	٣,٢
ليبيا	-٢٢,٠	-٥,٢	٤٥,٩	١٦,٢	١٢,٣	٩,٨	٢٤,٠	٢٧,٨	١٤,٠	١٠,٠
المغرب	٤,٥	١,٢	٤,٢	٤,١	٤,٠	١,٦	١,٦	٠,٧	٢,٨	٢,٧
تونس	١,١	١,٢	١,٩	٣,٢	٣,٣	٤,٩	٣,٧	٥,٣	٣,٦	٣,٥
بلدان المغرب العربي	٠,٧	١,٥	٧,٦	٤,٩	٤,٤	٤,٥	٦,٧	٦,٧	٤,٦	٣,٩
جزر القمر	١,٠	٢,٢	٢,٨	٣,٠	٣,٧	١,٣	١,٨	٢,٢	٠,٤	٠,٨
جيبوتي	٦,٥	٦,٥	٦,٨	٦,٨	٦,٧	٢,٧	٢,٤	٣,٥	٤,٠	٢,٧
موريتانيا	٠,٩	١,٧	٣,٨	٥,٢	٥,٢	٠,٥	١,٥	٢,٧	٤,٣	٥,٣
الصومال ^(٥)	٢,٦	٢,٦	٢,٥	٣,٣	٣,٩	-٢,٩	٢,٠	٢,٢	٠,٨	١,٣
السودان	٤,٣	٤,٩	٤,٢	٤,١	٤,٢	١٧,٣	١٧,٦	٢٥,٢	١٠,٠	٩,٥
اليمن	-٢٩,٢	-١١,١	-٧,٥	-٤,٣	٠,٢	٢١,٤	٣٥,٠	٢٢,٥	١٨,٠	٩,٣
أقل البلدان العربية نمواً	-٥,٤	٠,١	٠,٨	١,٧	٣,١	١٦,٦	٢١,٠	٢٢,٢	١١,٥	٨,٨
مجموع المنطقة العربية^(ج)	٢,٧	٢,٦	٢,٣	٢,٩	٣,١	٤,٩	٦,٣	٧,٠	٤,٤	٤,٢

المصادر: تقديرات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية.

(أ) أُخذت أرقام الناتج المحلي الإجمالي لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ من مصادر وطنية، ما لم يُشَرَّ إلى خلاف ذلك.

(ب) تقديرات آذار/مارس ٢٠١٨.

(ج) توقعات آذار/مارس ٢٠١٨.

(د) تعود البيانات للسنة المالية في مصر التي تنتهي في حزيران/يونيه.

(هـ) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ هي تقديرات الإسكوا.

(و) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل تضخم أسعار الاستهلاك للصومال أُخذتا

من www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2017/02/27/Somalia-2016-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Statement-by-the-44706

.Staff-Report-and-Statement-by-the-44706

١٥ - ومن المتوقع حدوث تحسّن تدريجي في الآفاق الاقتصادية المستقبلية في المنطقة: فيبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٨، و ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٩. وتشير هذه التوقعات إلى سلسلة من الإصلاحات السياسية والمالية، وإلى تحسّن قطاع السياحة، وانخفاض التوترات الجيوسياسية في المستقبل. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام ربما تتعرض للتنقيح مستقبلاً، نظراً لعدم توفر حسابات قومية رسمية للجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن لعدة سنوات، نظراً لصعوبة تقدير الكلفة الاقتصادية للنزاعات في هذه البلدان.

باء - بلدان مجلس التعاون الخليجي

١٦ - تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى أدنى معدل له في عام ٢٠١٧، فقُدّر بـ ٠,٩ في المائة إثر اتفاق أوبك لخفض إنتاج النفط، ما أدى إلى انخفاض الإنتاج بنسبة ٥,٢ في المائة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وكان من الممكن أن يتسبب هذا الانخفاض الكبير في حجم الإنتاج بانكماش حاد في الاقتصاد لولا مرونة الطلب المحلي، وتثبيت قيمة الأصول المالية والعقارية، والانتعاش الطفيف في القطاع غير النفطي. كذلك شهدت الأرصدة الخارجية تحسناً طفيفاً بسبب تحسّن الطلب الخارجي، ما أدى إلى انتعاش عائدات الصادرات النفطية بعد هبوطها إلى معدلات متدنية في عام ٢٠١٦.

١٧ - ومن المتوقع أن يصل النمو إلى ٢,٣ في المائة في عام ٢٠١٨، نتيجة لتأثير القاعدة المواقي إثر النمو الحقيقي في عام ٢٠١٧. ومن المتوقع أن ترافق هذا الانتعاش ضغوطاً تضخمية معتدلة، يعززها فرض ضريبة القيمة المضافة الموحدة التي يرجّح أن تؤدي إلى تضخّم أسعار الاستهلاك في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومن أبرز العوامل التي تساهم في الانتعاش: الإصلاحات الرامية إلى تعزيز أنشطة القطاع غير النفطي، على غرار الخدمات والتصنيع، لتحقيق بيبات عمل تنافسية، وذلك للتخفيف من الآثار التي أدى إليها قرار خفض الإنتاج الذي اتخذته أوبك؛ والجهود الرامية إلى تخفيض العجز، والتي يدعمها التحسّن المستمر في الأطر والمؤسسات المالية (فقد أنشأت معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي في وزاراتها إدارات للمالية الكلية ومكاتب لإدارة الديون)؛ وسوق رأس المال والأسهم الدولي المواقي بشكل عام لمعظم بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويتوقع تخفيف العمل باتفاق أوبك لخفض الإنتاج في عام ٢٠١٩، ما يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدل النمو إلى ٢,٥ في المائة، وإطلاق عدد من مشاريع البنى الأساسية الكبرى مثل المعرض العالمي ٢٠٢٠.

جيم - بلدان المشرق العربي

١٨ - قُدّر معدل النمو في بلدان المشرق بنسبة ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٧، في تراجع عن معدل ٤ في المائة لعام ٢٠١٦. وكان التقدم الذي أحرزته هذه المجموعة متفاوتاً على صعيد البلدان. ففي مصر، كان قطاعا الإنتاج الصناعي والاستثمار قويين، واستفادا إلى حد كبير من آثار خفض سعر صرف العملة؛ لكن هذا الأداء الإيجابي كان مقيداً بمجموعة من الإصلاحات المالية، التي اقترنت بمعدل تضخم عال. وفي العراق، ظل التوسع الاقتصادي بطيئاً، بسبب اتفاق خفض إنتاج النفط لأوبك، وما أدت إليه المساعي إلى تصحيح الأوضاع المالية العامة من خفض للاستثمار العام. وشهد اقتصاد الجمهورية العربية السورية تحسّناً طفيفاً مع تراجع حدة النزاع في عام ٢٠١٧، لكن من المتوقع أن يظل النمو سلبياً. وقد أطلقت بعض عمليات إعادة الإعمار، وساهم الاستهلاك الخاص، مدفوعاً بعودة بعض المواطنين

إلى البلد، في إنعاش الاقتصاد. أما الأردن ولبنان، فشهدا ضغوطاً مختلطة. ففي حين لا تزال التوترات الجيوسياسية تؤثر سلباً على اقتصاد كل منهما، سجل النمو في الأردن تحسناً طفيفاً نتيجة لتحسن أنشطة التعدين وانتعاش السياحة، وتحسّن الاقتصاد في لبنان نتيجة عمليات بسط سلطة الدولة على الأراضي وإعادة الإعمار في الجمهورية العربية السورية. ومع ذلك، تأثر اقتصاد البلدين سلباً بركود التجارة البينية، وتراجع تحويلات العمال والاستثمارات.

١٩ - ويتوقع أن يبلغ متوسط النمو في مجموعة بلدان المشرق ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٨. وأن تتباطأ وتيرة الانكماش في اقتصاد الجمهورية العربية السورية، كما ستظل آفاق المستقبل في العراق تغطي عليها النزاعات الجيوسياسية وأنشطة إنتاج النفط. ويتوقع أن يشهد اقتصاد دولة فلسطين توسعاً طفيفاً في ضوء الأنشطة المختلفة ذات القيمة المضافة المتوقعة في قطاع غزة، من بناء، وزراعة، وصناعة. غير أن الاضطرابات التي يمكن أن يؤدي إليها تجدد التوترات السياسية إثر اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل يمكن أن تؤثر سلباً على هذه التوقعات الإيجابية. ومن المتوقع أن يشهد كل من الأردن ولبنان ومصر تحسناً طفيفاً في النواتج الاقتصادية نتيجة التحسينات في أوضاع ميزان المدفوعات، والتحويلات المالية عبر الحدود، والتدفقات الرأسمالية، وعودة حركة السياح الوافدين من البلدان الأوروبية في نهاية عام ٢٠١٨.

دال - بلدان المغرب العربي

٢٠ - بلغ متوسط النمو الاقتصادي في بلدان المغرب ٧,٦ في المائة في عام ٢٠١٧، في زيادة بارزة عن معدل ١,٥ في المائة المسجل في عام ٢٠١٦. ويتأثر النمو في مجموعة البلدان هذه إلى حد كبير بليبيا، حيث بلغ الارتفاع في معدل النمو ٥١ نقطة مئوية تقريباً، من ناقص ٥,٢ في المائة إلى ٤٥,٩ في المائة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويعود السبب في توسع الاقتصاد الليبي إلى الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط، التي بلغت ثلاثة أضعاف إنتاج السنة السابقة تقريباً. ونتجت هذه الزيادة الكبيرة عن إعفاء البلد من اتفاق أوبك الأساسي لخفض إنتاج النفط. وشهد المغرب انتعاشاً قوياً في الإنتاج الزراعي (ويعتمد ٤٠ في المائة من السكان على الزراعة) بعد موسم من الجفاف الشديد في العام الماضي، وكذلك في قطاعات الخدمات والصناعة التحويلية والتعدين. وشهدت تونس أيضاً انتعاشاً تدريجياً في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، وفي أنشطة التجارة، وارتفاعاً في عدد السواح الوافدين (ارتبط بتحسّن النمو في أوروبا). وفي المقابل، تباطأ النمو في الجزائر في عام ٢٠١٧ نتيجة خفض الإنفاق، ولا سيما في الاستثمارات العامة، وضعف قطاع الهيدروكربونات، والأنشطة غير النفطية.

٢١ - ويتوقع أن يبلغ النمو في مجموعة بلدان المغرب ٤,٩ في المائة في عام ٢٠١٨. ويعتمد هذا الرقم التقديري إلى حد كبير على أداء الاقتصاد الليبي الذي يتوقع أن يحافظ على معدل نمو إيجابي بنسبة ١٦,٢ في المائة عقب الزيادة في إنتاج النفط. ومن المتوقع أيضاً أن تحسّن بلدان المغرب العربي الثلاثة الأخرى في عام ٢٠١٨ معدلات النمو فيها أو أن تحافظ على زخمها. أما بالنسبة إلى الجزائر، فسيؤدي اتباع سياسة مالية أكثر توسعاً من سياسة عام ٢٠١٧ إلى تحفيز النمو، ولو في الأجل القصير فحسب. ومن المتوقع أن يشهد المغرب تزايداً في التدفقات الرأسمالية الوافدة، وانتعاشاً في قطاع السياحة، وتطورات إيجابية في سعر الفوسفات. وتنطبق التوقعات نفسها بالنسبة إلى تونس في ما يتعلق بالأداء الخارجي.

وستستفيد تونس والمغرب من مبادرة اتفاق مجموعة العشرين مع أفريقيا التي أُطلقت في آذار/مارس ٢٠١٧ بهدف تعزيز الاستثمار الخاص وتحسين البنى الأساسية.

هاء - أقل البلدان العربية نمواً

٢٢ - شهدت أقل البلدان العربية نمواً في عام ٢٠١٧ توسعاً اقتصادياً يبلغ متوسطه نسبة ٠,٨ في المائة. وتعود هذه النسبة المتدنية في النمو بالدرجة الأولى إلى الانكماش الاقتصادي المتواصل في اليمن إثر فقدان عائدات صادرات النفط والغاز الطبيعي. وتفاقم هذا الانكماش نتيجة استمرار التضخم الجامح في ظل العنف المسلح والأزمات الإنسانية. وتمكنت جيبوتي وموريتانيا من مواجهة العجز في الحساب الجاري، فارتفعت أسعار النفط بشكل طفيف، واستمر استيراد السلع الرأسمالية. وكان وراء هذا النمو في اقتصاد البلدين مشاريع البنى الأساسية للموانئ في جيبوتي، والاستثمارات الكبيرة في التعدين والبنى الأساسية في موريتانيا. وواصل اقتصاد الصومال انتعاشه البطيء: فقد أدت موجات الجفاف الحاد في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى إتلاف قطاع المواشي الرعوية الذي يشغل حوالي ٦٠ في المائة من السكان العاملين في البلد. وبقي النمو مستقرًا في جزر القمر، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى زيادة التحويلات المالية والاستثمارات في البنى الأساسية بما يدعم أنشطة القطاع الخاص. وفي المقابل، عانى السودان من استمرار الضغوط التضخمية المفرطة، إلى جانب استمرار تراجع قيمة عملته، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية غير مباشرة على الاستهلاك والاستثمار في القطاع الخاص.

٢٣ - ويتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقل البلدان العربية نمواً نسبياً يبلغ متوسطها ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٨. وفي اليمن، حيث لا يلوح في الأفق أي تحسن في الوضع الأمني، ومع تضرر الزراعة بشدة جراء القتال، من غير المرجح أن يستأنف البلد تصدير النفط والغاز، وسيستمر الاقتصاد في الانكماش. وتبدو آفاق النمو في جيبوتي وموريتانيا قوية، تدعمها آثار إيجابية غير مباشرة (عدد السياح الوافدين والتحويلات المالية) من اقتصادات عالمية أقوى. ومن المتوقع أن يستفيد كل من السودان وموريتانيا من الارتفاع الطفيف المرتقب في أسعار السلع الأساسية مثل الذهب في الأولى والذهب والحديد الخام في الثانية، وذلك نتيجة لتحسن شروط التبادل التجاري. وستشهد الصومال نمواً مرتفعاً نسبياً خلال المرحلة المقبلة من مشاريع إعادة إعمار البنى الأساسية. وسيشهد السودان نمواً اقتصادياً مطرداً إثر التحسن المتوقع في الاستثمارات الخاصة والتجارة، نتيجة رفع الولايات المتحدة للجزاء الاقتصادية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ومن أسباب هذه التوقعات الإيجابية عدد من مبادرات تيسير التجارة على الصعيد العالمي لأقل البلدان نمواً، ومنها صفقة بالي في عام ٢٠١٣، ومبادرة وصول جميع المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية. ومع ذلك، فإن قابلية التأثر بتبعات الديون، على غرار تراكم المتأخرات في السودان والصومال، والمشاريع الكبيرة للبنى الأساسية الممولة من الاقتراض الخارجي في جيبوتي وموريتانيا، تثير تساؤلات بشأن الاستدامة المالية لهذه التوقعات الإيجابية.

واو - الأسعار والتضخم

٢٤ - يقدّر المتوسط السنوي لتضخم أسعار الاستهلاك في المنطقة العربية في عام ٢٠١٧ بنسبة ٧ في المائة، مسجلاً ارتفاعاً عن نسبة ٦,٣ في المائة لعام ٢٠١٦. غير أنّ هذا الرقم قد لا يعبر بشكل صحيح عن ديناميات الأسعار الإقليمية، لأن اتجاهات التضخم اختلفت بين مجموعات البلدان، تبعاً

للعوامل الخاصة بكل بلد. وبدأت الضغوط التضخمية في بلدان مجلس التعاون الخليجي ضعيفة بشكل عام، باستثناء المملكة العربية السعودية التي شهدت انكماشاً للمرة الأولى منذ حوالي عشر سنوات، يُعزى إلى حد كبير إلى مكونين من مكونات التضخم هما الغذاء والنقل. وظلّ معدّل التضخم في البلدان المتأثرة بالنزاعات، بما فيها الجمهورية العربية السورية، وليبيا، واليمن، فوق ٢٠ في المائة (تضخم مفراط)، لكنه تراجع في الجمهورية العربية السورية من ٤٦,١ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٣٨,٤ في المائة في عام ٢٠١٧، نتيجة استقرار قيمة الليرة السورية. وشهدت بلدان المشرق العربي ديناميات أكثر تنوعاً. وارتفعت معدلات التضخم في الأردن ولبنان بشكل حاد في عام ٢٠١٧ بعد انكماش عام ٢٠١٦، في حين تمكن العراق من احتواء الضغوط التضخمية المرتبطة بالنزاع. كذلك ارتفاع التضخم بشكل حاد في مصر، من ١٦,١ في المائة إلى ٣٠,٣ في المائة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتشير هذه الضغوط التضخمية القوية إلى تأثير تقلبات سعر الصرف وأسعار الواردات على التضخم المحلي، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار الناجم عن تخفيض دعم الوقود وضريبة القيمة المضافة.

٢٥ - ومن المتوقع أن تخفّ هذه الضغوط التضخمية في المنطقة قبيل نهاية عام ٢٠١٨، إذ من المفترض انتهاء مفعول عدد من عوامل التضخم غير المتكررة مع مرور الوقت (مثل الأثر غير المتكرر لخفض دعم الطاقة). ومع ذلك، ستشهد المنطقة عدداً من الضغوط التضخمية التصاعدية. ومن المتوقع أن تؤدي ضريبة القيمة المضافة الموحدة المطبقة حديثاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى ضغوط تضخمية خفيفة ستؤثر بشكل غير مباشر على قدرة الأسر على الإنفاق. وإزاء تنوّع العوامل التي تؤثر على هيكل الأسعار في البلدان، من المتوقع أن يبلغ المعدل الوسطي لتضخم أسعار الاستهلاك في المنطقة ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٨، وأن يحافظ على المستوى نفسه في السنة التالية.

زاي - أسعار الصرف

٢٦ - ظلت أنظمة سعر صرف العملات المرتبطة بدولار الولايات المتحدة (أو حقوق السحب الخاصة في ليبيا، أو اليورو في جزر القمر) سارية في المنطقة العربية، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث تُسعر الاقتصادات الهيدروكربونية بدولارات الولايات المتحدة. وتعتمد بلدان أخرى، هي الأردن وتونس والمغرب، نظماً أكثر مرونة لسعر الصرف. وبغض النظر عن نظام سعر الصرف المعتمد، اضطر عدد من البلدان العربية في عام ٢٠١٧، نتيجة للتحديات المالية، إلى إخضاع نُظُمها لتدابير إصلاحية (أو النظر في إحداث تغييرات فيها) لمواجهة الضغوط على اقتصاداتها، والسيطرة على التضخم، وخفض العجز الحاد في ميزان مدفوعاتها. فاعتمدت مصر سياسة التعويم الحرّ للجنيه المصري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وبدأ المغرب بتطبيق نظام أسعار صرف عائمة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

٢٧ - وفي مصر، أدت الإصلاحات إلى تمكين النظام المصري من إدارة السيولة بالدولار، فاقترب سعر الصرف في الربع الأخير من عام ٢٠١٧ من قيمته العادلة بعد الانخفاض الكبير للجنيه المصري. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة الجنيه المصري في عام ٢٠١٨، نتيجة زيادة إنتاج الغاز الطبيعي، بعد البدء باستثمار حقل ظهر للغاز. واستمر الانخفاض الطفيف في قيمة العملة في الجزائر وموريتانيا في عام ٢٠١٧، ومن المتوقع أن يستمر خلال السنوات القادمة، نتيجة عجز شديد في الحساب الجاري سيؤدي إلى ضغوط نزولية على العملة. ومن المتوقع أيضاً أن تشهد تونس انخفاضاً في قيمة العملة إثر الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي، والذي يحد من دور المصرف المركزي في حماية العملة. وخفض بنك السودان

المركزي في شباط/فبراير ٢٠١٨ سعر صرف الجنيه السوداني للدولار، ومن المتوقع أن يزداد هذا الانخفاض في المستقبل القريب؛ وسيضطر السودان إلى تعويم العملة قبيل نهاية عام ٢٠١٨. واستطاعت بعض الدول إيجاد حلول لمشكلة الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي. فالدولة السورية على سبيل المثال شهدت زيادة في قوتها خلال عام ٢٠١٧ إثر ارتفاع تدفق التحويلات الوافدة، الأمر الذي سهّل تضيق هذا الفرق. وفي اليمن، قرّر البنك المركزي تعويم العملة في آب/أغسطس ٢٠١٧، ما أدّى إلى انخفاض حاد في قيمة العملة. وساهم عدم الاستقرار السياسي في العراق في زيادة الفرق بين سعر الصرف في السوق وسعر الصرف الرسمي.

حاء - الديناميات الاجتماعية والتشغيل

٢٨ - لا تزال ديناميات سوق العمل في المنطقة العربية صعبة. وقد قُدرت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في عام ٢٠١٧ بحوالي ٢١ في المائة، مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ ٤٨,٦ في المائة، ونسبة مشاركة الذكور في المنطقة البالغة ٧٤ في المائة^(١٤). وتشكّل البطالة في المنطقة، ولا سيما في صفوف الشباب، عائقاً أمام النمو الشامل. فالمنطقة تشهد المعدّل الأعلى في بطالة الشباب: ٣٠,٦ في المائة عام ٢٠١٦، وفقاً لمنظمة العمل الدولية، مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ ١٣,١ في المائة. وتواجه المنطقة تحديات تتعلق بتصحيح أوضاع المالية العامة، وانخفاض إنتاج النفط، والنزاعات الإقليمية التي تؤثر في أداء النمو، تصعب حلّ مشكلة البطالة والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام. ويستمر تأثير الأزمة السورية الحالية على البلدان المجاورة، مثل الأردن ولبنان، من خلال زيادة عرض اليد العاملة، وزيادة الطلب في السوق، وتراجع نوعية الخدمات العامة وإمكانية الحصول عليها.

٢٩ - وعززت معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي مؤخراً سياسات إحلال مواطنيها محل العمالة الوافدة للتعويض عن العجز الناجم عن السياسة النقدية المشددة التي اعتمدتها مؤخراً، والتباطؤ في النمو بسبب انخفاض أسعار النفط منذ عام ٢٠١٤^(١٥). ومن المتوقع أن يكون لهذه الخطوة نتائج إيجابية على بطالة المواطنين، وأن تثني الباحثين عن عمل من المهاجرين في المنطقة عن الهجاء إلى هذه البلدان، ولا سيما القادمين من بلدان المشرق والمغرب. ففي المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، يهدف توسيع نطاق سياسة السعودية في القطاع الخاص إلى زيادة معدلات اليد العاملة من السعوديين، ولا سيما السعوديات. وفي الربع الأخير من عام ٢٠١٧، بلغت نسبة العاملين السعوديين غير المواطنين حوالي ٧٨ في المائة في مقابل ٢٢ في المائة للمواطنين^(١٦). وتراعي السعودية عدة عوامل مثل متوسطات المرتبات، ونسبة الموظفين، ووقت العمل. وتفرض هذه السياسة ضرائب إضافية على الشركات التي توظّف عمال أجانب، وعلى أفراد أسر العمال الأجانب.

٣٠ - ولا تزال المنطقة العربية تحتلّ المرتبة الأخيرة عالمياً وفقاً للتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام ٢٠١٧، على الرغم من تمكّنها من سد الفجوة بين الجنسين بنسبة تفوق ٦٠ في المائة. وحقّقت تونس الأداء الأعلى فاحتلّت المرتبة ١١٧ من بين ١٤٢ بلداً، تليها الإمارات العربية المتحدة في المرتبة ١٢٠.

(١٤) <https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.FE.ZS>

(١٥) http://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_514537/lang--en/index.htm

(١٦) <https://www.stats.gov.sa/en/352>

وأحرز تقدم كبير في الدليلين الفرعيين حول "التمكين السياسي" و "التحصيل العلمي"^(١٧). وفي أواخر عام ٢٠١٧، بلغت نسبة تمثيل النساء في مجالس النواب أو المجالس التشريعية الواحدة في المنطقة العربية ١٨,٣ في المائة، و ١٢,٦ في المائة في مجلس الشيوخ أو الأعيان. وسجلت الجزائر النسبة الأعلى في هذا السياق، وبلغت ٢٥,٨ في المائة، نتيجة اعتمادها نظام الحصص^(١٨).

رابعاً - التطورات على مستوى السياسات

٣١ - لم تستطع الحكومات العربية المناورة في مواجهة التحديات في بيئتها الخارجية وعند انخفاض أسعار النفط في عام ٢٠١٤، وذلك بسبب محدودية الحيز السياسي المتوفر لديها. وواصلت جميع البلدان العربية تقريباً اعتماد سلسلة من الخطط في عام ٢٠١٧ لتصحيح أوضاع المالية العامة. ومن هذه الخطط ما يتعلق بتخفيضات دعم الطاقة المكلف، وعدد من النفقات الرأسمالية. وقد تمكنت عدة بلدان من إدارة التحديات المالية التي تواجهها من خلال تخفيض العجز، ومع ذلك، ستواصل جهودها الإصلاحية في السنوات المقبلة لتحسين قاعدة الإيرادات والحد من الدين العام المستحق. وقد فرضت ضريبة موحدة للقيمة المضافة قدرها ٥ في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي اعتباراً من كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٨، ويتوقع أن تدخل حيز التنفيذ بشكل كامل في جميع بلدان المجلس بنهاية عام ٢٠١٨. وستواصل البلدان السعي إلى تصحيح أوضاع المالية العامة بصرف النظر عما إذا كانت مصدرة أو مستوردة للنفط، مدعومةً بالجهود الرامية إلى تعزيز دور المؤسسات، لتحسين الشفافية، والمساءلة، والاستدامة في الأطر المالية.

٣٢ - وفي إطار سياسات صرف العملة المرتبطة بدولار الولايات المتحدة في معظم الاقتصادات العربية، زادت المصارف المركزية أسعار الفائدة بالتزامن مع رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة بمقدار ٠,٢٥ نقطة مئوية، وذلك في آذار/مارس، وحزيران/يونيه، وكانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠١٧. وحافظت مؤسسة النقد العربي السعودي على سعر الفائدة على القروض عند ٢ في المائة، وزادت سعر الفائدة على الودائع ثلاث مرّات بمقدار ٠,٢٥ نقطة مئوية منذ عام ٢٠١٧. وقام البنك المركزي الأردني بمراجعة أسعار الفائدة أربع مرّات في عام ٢٠١٧: في شباط/فبراير، وآذار/مارس، وحزيران/يونيه، وكانون الأول/ديسمبر. ولا غرابة في أنّ بلدان أخرى من بينها الإمارات العربية المتحدة، وتونس، وعمّان، والكويت استجابت لرفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة برفع أسعار الفائدة فيها عدة مرّات خلال عام ٢٠١٧.

٣٣ - وأدى تطبيع السياسة النقدية في الولايات المتحدة والارتفاع السريع في قيمة الدولار إلى زيادة كلفة التمويل الدولي للمنطقة، حيث لجأ عدد من البلدان العربية إلى إصدار سندات الدين لتمويل العجز. وتسعى بعض البلدان، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، إلى تخفيف الضغوط على السيولة وتحسين قدرتها على توفير الائتمان للقطاع الخاص. ومن المتوقع مواصلة العمل بهذه السياسة النقدية المتشددة، مع أنّ بعض البلدان (مثل الأردن، وتونس، ومصر، والمغرب) تبحث في إمكانية اعتماد نُظُم أكثر مرونة لأسعار الصرف، وإعادة هيكلة سوق رأس المال المحلية بحيث تشكل أولوية في السياسات.

(١٧) http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2017.pdf

(١٨) <http://www.ipu.org/wmn-e/classif.htm>

خامساً - الآفاق

٣٤ - ستواصل المنطقة العربية إدارة حالات عدم اليقين، وإن بدرجات متفاوتة بين مجموعات البلدان، لبلوغ مسار شامل ومستدام في النمو. وستستمر التوترات الجيوسياسية، يزيدها حدة عدد من الانقسامات الدبلوماسية بين بلدان المنطقة. وستزيد هذه العوامل من التحديات المستمرة التي تواجه الاقتصادات المعرضة للمخاطر، على غرار تفاقم أزمات اللاجئين، والنزاعات، وعدم الاستقرار السياسي، وإضعاف ثقة المستثمرين؛ وتباطؤ تنمية القطاع الخاص؛ والتسبب في غموض آفاق النمو. وسيؤدي المستوى غير المرضي لانتعاش سعر النفط، إلى جانب التشديد السريع في الأوضاع المالية العالمية، إلى تعقيد معادلة النمو الرامية إلى تحقيق التوازن بين تصحيح أوضاع المالية العامة، وتنمية القطاع الخاص، والتنويع، والتحويل الهيكلي. وبالرغم من التحديات الهائلة التي سيواجهها صانعو السياسات في المنطقة العربية، تعمل معظم البلدان على تنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الوطنية الطموحة. وترتبط التوقعات الإقليمية بقدرة هذه البلدان على تبديد عدم اليقين إلى حد أدنى، وزيادة قدرتها على التحويل إلى حد أقصى في ضوء الانتعاش العالمي الأخير ومبادرات تطوير البنى الأساسية، على غرار مبادرة "الحزام والطريق" واتفاق مجموعة العشرين مع أفريقيا.